الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/49/L.34/Rev.1
15 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

جيبوتي والمغرب: مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٥٧/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان باريس وإلى برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[1] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، فضلا عن الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة وما تتسم به متابعة هذا المؤتمر من أهمية،

وإذ يؤلمها بشدة العدد الكبير من المنكوبين والدمار والأضرار الجسيمة التي لحقت بجيبوتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بفعل السيول والفيضانات التي لم يسبق لها مثيل،

وإذ تلاحظ مع القلق وفاة عشرات الأشخاص أو اصابتهم أو اختفاءهم، وتزايد احتياجات آلاف المشردين، فضلا عن تدمير المساكن، وخاصة في الأحياء الشعبية، وتفكك قطاعات هامة من البنية الأساسية الوطنية، وخاصة شبكة الطرق والسكك الحديدية، والامدادات المائية، والمراكز الصحية والمستشفيات، والمؤسسات التعليمية وغيرها من المرافق العامة،

---

(١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

94-50320 151294 151294

وإذ تضع في اعتبارها الأضرار البالغة التي لحقت الموارد الزراعية المحدودة، بما في ذلك نفوق ماشيتها،

وإذ تدرك الجهود التي تبذلها جيبوتي، حكومة وشعبا، من أجل إنقاذ الأرواح البشرية والتخفيف من آلام الـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص المنكوبين،

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي، وهو بلد يدخل في عداد أقل البلدان نموا، يعيقها تغير الأحوال المناخية المحلية من النقيض إلى النقيض، ولا سيما حالات الجفاف والسيول والفيضانات الدورية كتلك التي تحدث حاليا والتي حدثت في عام ١٩٨٩، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية يتطلب تكريس موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الفعلية لهذا البلد،

وإذ تلاحظ بقلق أن الحالة في جيبوتي تفاقمت من جراء تفاقم الحالة في القرن الافريقي وخاصة في الصومال، وتحيط علما بوجود أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين والمشردين من بلدانهم، مما يعرض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الهشة للبلد لتوترات خطيرة ويتسبب لجيبوتي في مشاكل أمنية جسيمة،

وإذ تلاحظ أن جيبوتي في حالة اقتصادية ومالية حرجة لأنه تعين وقف العديد من المشاريع الإنمائية ذات الأولوية بسبب الأحداث الخطيرة التي جدت على الصعيدين الاقليمي والدولي، من ناحية، من جراء تأثير النزاعات الإقليمية، وخاصة النزاع في الصومال، التي أدخلت الاضطراب على أنشطة الخدمات، والمرور العابر والمبادلات التي تجلب الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، من ناحية أخرى،

وإذ تلاحظ أيضا ضرورة حشد الموارد المحلية بكفاءة لاستكمال المساعدة الخارجية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٢]،

وإذ تلاحظ مع الامتنان ما قدمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة الطارئة،

وإذ تلاحظ مع الامتنان أيضا الدعم الذي قدمته القوات الفرنسية المتمركزة بجيبوتي التي مكنت، بالتعاون مع القوات الحكومية، وبفضل أعمالها وتدخلاتها المشهودة، من إنقاذ عدة آلاف من الأرواح البشرية أثناء الفيضانات،

---

(٢) A/49/396.

١ - تعرب عن تضامنها مع جيبوتي حكومة وشعبا في مواجهة الآثار المدمرة للسيول والفيضانات والحقائق الاقتصادية الجديدة لجيبوتي، الناتجة بوجه خاص عن استمرار الحالة الحرجة في القرن الافريقي، وخاصة في الصومال؛

٢ - تناشد جميع الدول أن تساهم بسخاء في أنشطة الإغاثة وفي أنشطة الإنعاش والتعمير الجارية حاليا؛

٣ - تعرب عن امتنانها للأمين العام للجهود التي يبذلها لتوعية المجتمع الدولي بالصعوبات التي تواجهها جيبوتي؛

٤ - ترحب بالتوقيع على الاتفاق المبرم في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بين حكومة جيبوتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف عقد اجتماع مائدة مستديرة في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٥ لصالح هذا البلد؛

٥ - تطلب إلى جميع الدول وجميع المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الوكالات الحكومية الدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، أن تقدم إلى جيبوتي، على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف، مساعدة ملائمة لتمكين هذا البلد من مواجهة مشاكله الاقتصادية الخاصة؛

٦ - ترى أن تنفيذ برنامج التسريح فضلا عن مخطط الإنعاش الوطني وتعزيز المؤسسات الديمقراطية يتطلب مساعدة سخية تقدم في شكل مالي ومادي؛

٧ - تؤكد على ما لكفاءة استخدام المساعدة التقنية والمالية الخارجية وحشد الموارد المحلية من أهمية في الاضطلاع بأنشطة تستهدف تدعيم الديمقراطية ورفاه السكان، وتشجع على بذل جهود في هذا الصدد؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع ببرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لجيبوتي؛

٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعمل على إعداد دراسة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية المقدمة لذلك البلد، وذلك في وقت يسمح للجمعية العامة بالنظر في المسألة في دورتها الخمسين.

- - - - -